العنوان: فلسفة العمل التطوعي ومتلازمة الأمن والتنمية
المصدر: شؤون عربية (مصر)
المؤلف الرئيسي: الحمادي، علي مجيد
المجلد/العدد: ع 117
محكمة: نعم
التاريخ الميلادي: 2004
الشهر: ربيع
الصفحات: 112 - 122
رقم MD: 80540
نوع المحتوى: بحوث ومقالات
قواعد المعلومات: EcoLink
مواضيع: التنمية الاجتماعية، العمل التطوعي، الخدمات الاجتماعية، الفلسفة الذاتية، الفلسفة الموضوعية، التنمية الاقتصادية، الأمن ، التخلف
رابط: http://search.mandumah.com/Record/80540

فلسفة العمل التطوعي ومتلازمة الأمن والتنمية

د. علـي مجـيد الحـمادي
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة الأردنية – الأردن

مقدمة في مفهوم العمل التطوعي

لا أجد من البساطة التعبير عن محتوى المنظور التطوعي Voluntary نظراً للدلالات الفلسفية والميدانية الثرية التي ينطوي عليها هذا المحتوى وهي بلا شك ترتبط بجملة من جوانب ومفردات الفكر الإنساني ذات الطابع الموضوعي . فليس باليسير أن نغلف المنظور التطوعي بأغطية جزئية لا تعني سوى إفساد هذا المحتوى ودلالته . فقد فسر على جانب من الجزئية بأنه مجموعة من الفعاليات التي يقوم بها الأفراد بصفة اختيارية "Volitional" ودون انتظار الأجر نتيجة لتطور النشاط المؤسسي في مجتمع ما ، أو ما تفرضه طبيعة شريحة اجتماعية أو فئة عمرية معينة ، أو على أساس الحيز المكاني أو توافر أوقات الفراغ وما إلى ذلك ، وذلك ما دأبت عليه غالبية الأفكار والدراسات الغربية ذات الصلة بموضوع التطوع وهو ما يكرس السياق المادي والغائي الذي يتناغم مع منهجـية الحياة والحضارة الغربية [1] . بيد أن هذا التطور لم يزل يمثل وضعاً إجرائياً وعملياً يفتقر للمضمون الفلسفي الذي يحتضن الفكرة والسياسات الميدانية على حد سواء .

وفي نفس المنحى يذهب آخرون ليعالجوا مفهوم النشاط التطوعي على أنه جهد بلا مقابل حفزته تأثيرات ومسالك السلطة وتنظيم الجماعات أو مقتضيات العمل . وهذا تفسير لا يتعدى حلقة التوجيه أو الترتيبات التي يضعها الإطار العام أو ميكانيكية الممارسات الاقتصادية للأفراد وتأطيراً للأبعاد الحقيقية لهذا المفهوم [2] .

---

(1) Zimmer & Hawely "The Metropolitan Community, Its People and Government", Beverly Hill, California, Publications, 1960, pp. 56-57.

(2) د. عبد الله عويدات : الشباب والعمل التطوعي ، وزارة الشباب ، عمان ، 1995 ، ص38 .

وذهب البعض الآخر ليجسد حقيقة كون أن التطوع هو قيام الأفراد بعمل غير مأجور ، دوافعه العادات والتقاليد أو الدين ، وما شابه [3] . ونجد في هذا المفهوم تركيزاً على المتغيرات البيئية في خلق ذلك النشاط ، الأمر الذي لا يكسبه المعنى الجامع للتطوع .

إن الصعوبة الحقيقية في مسلمة الطوعية Voluntarism تكمن في إمكانية مناقشتها من الباحثين على أنها جهد دون أجر فهي مسألة تخضع للجدل والنقاش . فيرى اقتصاديو الرفاهية بأن اهتمام الاقتصاد بالإنتاج وتبادل المنتجات والثروات المقومة فقط بالنقد اتجاه خاطيء [4] ، وهذه إشارة إلى أن هناك ما هو بمثابة عوائد أو دخول تتأتى من خلال متعة الفرد أو تعبيره عن ذاته . فإحساس المتطوع بمتعة قيامه بنشاط تطوعي يخدم فيه الآخرين مثلاً يصبح من وجهة نظر مدرسة الرفاه الاقتصادي دخلاً مقابل ذلك النشاط .

وتأسيساً على ما تقدم فإني أرى بأن فكرة « التطوعية » أو « الطوعية » في العمل هي بحد ذاتها فلسفة تتضمن حالة سمو النفس البشرية ، امتزجت في خلقها مجموعة من البواعث الذاتية والموضوعية المركبة . ولا يعني ذلك إطلاقاً أنها ميزة فطرية أو عفوية أو مكتسبة لدى جميع الأفراد وفي هذا أطمح إلى تكريس الاختلاف بين « التطوعية » كفكرة للتضحية أو الإيثار وبين ما هي كاستجابة لمتطلبات الحياة اليومية رغم أننا نؤمن بأنها في مختلف الأحوال تتجرد عن « اقتصادوية » المعنى . ونقصد في ذلك أن هناك أفراداً يقدمون الجهد والأموال لخدمة الآخرين حتى وإن لم تكن فائضة عن احتياجاتهم ، أولئك الذين يصفهم القرآن الكريم ﴿ **ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة** ﴾ [5] .

وهذه هي ذروة التفاني وبارقة الأمل بنفس الوقت ، وعليه فإن كثرة الانخراط في صفوف المتطوعين الحقيقيين هي دالة في تطور مستوى النضج "Maturity" الفكري والإنمائي في المجتمع . ولا أقصد بالإنمائية "Developmentalism" الإنجازات الآلية للثورات الصناعية والمادية المتعاقبة ، بل أعني حركة الإرادة والدلالة الوافية على ولادة حركة فكرية تتخذ ميادين النمو وقوعده أصولاً لها . وذلك ما يمثل النظرة التقدمية والتفاؤلية للإنسان وإيمانه بقدرة العقل على صناعة الحاضر ورؤية

---

(3) Eva Schindler Rainman, "Volunteer Administration : New Roles for the Professional to Make a Difference", Journal of Volunteer Administration, V. II, Colorado, Winter 1987-87, p. 13.

(4) د. عبد الكريم كامل : النظم الاقتصادية المقارنة ، جامعة الموصل ، العراق ، 1988 ، ص90 .

(5) سورة الحشر : آية 9 .

المستقبل ، إذ أن الإنسان الإنمائي يصنع قدره إذا تضافرت إرادته وبصيرته ومعرفته على هدي إستراتيجية إرادية عقلانية بعيدة الأمد [6] .

ومن هنا فإن صفوف المتطوعين باختلاف مستوياتها تمثل طليعة "Vangurard" مؤثرة في المجتمع وتحظى بقبوله واحترامه وهذا ما يوفر عنصراً هاماً من عناصر ما يطلق عليه « إرادة التنمية Will to development » . ومن المؤسف أن موضوع « التطوعية » لم ينل استحقاقه المطلوب في الأدبيات الاقتصادية وبالذات في الدراسات والأبحاث العربية ، ولم تفرد لحد الآن فقرة لثمرة هذا النشاط في حسابات الناتج المحلي الإجمالي في مجمل الاقتصادات العربية [7] .

مبررات وبواعث العمل التطوعي

إن المعالجة النظرية لفكرة التطوعية والعمل التطوعي الواردة في الفقرة الفائتة تدفعنا للوقوف على الدوافع التي تكمن وراء ذلك كفكرة أو نشاط يتم ممارسته في ميادين الحياة المختلفة . وقد وجدت أن مبررات ذلك العمل يمكن إثراؤها جوهرياً بإيلاء اهتمام خاص بالفلسفة الذاتية Subjective Phelosophy والفلسفة الموضوعية Objective Phelosophy بصورة مترابطة ، بوصفهما قاعدة للتفكير والمنهج الحقلي للتطوعية .

أولاً - الفلسفة الذاتية :

تقوم هذه الفلسفة أساساً على مجموعة من الاعتبارات التي تجول في ذهن وضمير فرد ما أو مجموعة من الأفراد تميزهم في هذا المضمار عن سواهم ممن يحملون الإطار العام للفلسفة ، أو ممن هم ليسوا منها بشيء بطبيعة الحال . فقد يمارس الفرد النشاط التطوعي لإرضاء وتطمين بعض الغرائز والحاجات النفسية ، فهو لا يجد نفسه متوازناً إلا من خلال قيامه بهذا النشاط بين الفينة والأخرى بغية تحقيق الذات . فهذه عملية تطوعية وإن لم تكن غير منظمة ، ورائها الباعث النفسي وحدودها كفاية الإنسان وذاته . ولا نقصد من ذلك عدم امتداد تأثير ذلك النشاط على الآخرين [8] .

---

(6) د. حسن صعب : مفهومنا للإنماء – الإنمائية الحديثة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1985 ، ص14 .

(7) د. فيصل محمود الغرايبة : المدخل إلى الخدمة الاجتماعية من المنظور التنموي ، عمان 1993 ، ص90 .

(8) د. عبد الله عويدات ، مرجع سابق ، ص42 .

وقد يجعل البعض الآخر من فكرة التطوعية حافزاً على إشباع رغبة تتمثل بممارسة النشاط الجماعي ، أى العمل مع الآخرين وبالتالي فهم يحسون بمتعة ذلك العمل كالمساهمة في مساعدة المحتاجين والمرضى ... إلخ ، فلكي يشعر الفرد باجتماعيته يلجأ إلى ممارسة هذا النشاط التطوعي .

وتتضمن الفلسفة الذاتية للتطوع أيضاً رغبة الفرد في كسب شعبية وتأييد واحترام الآخرين ، وهذا الحافز يختلف عن الذي قبله من حيث الهدف الذي لا ينحصر في موضوع توازن النفس البشرية وإنما ينطلق منها ويتخطى لتحقيق مرام ذات أبعاد اجتماعية وبالذات (الموقع الاجتماعي) وما يتصل به من جوانب اقتصادية ، فيتحقق ابتعاد إلى حد ما عن البواعث النفسية للتطوع . أي أن الموضوع لم يكن في نطاق بقاء بل تجاوز ذلك إلى نمو وبناء الكيان الفردي في المجتمع ، وتجنباً للغموض فإن مختلف البواعث المحفزات التي أشرنا إليها آنفاً هي من وحي الفلسفة الذاتية للعمل التطوعي .

ثانياً - الفلسفة الموضوعية :

تنشأ الفلسفة الموضوعية للعمل التطوعي نتيجة لتأثر القائمين بهذا العمل بجملة الظروف والمتغيرات البيئية "Environmental Variable" ويتأتى التأثير البالغ لهذه المتغيرات بفعل وعي الفرد واستيعابه لدوره في المجتمع فهو لا يفكر بإشباع حاجة نفسه فحسب ، كما يتم ذلك في إطار الفلسفة الذاتية ، وإنما ينصب تفكيره على ممارسة نشاط أو دور معين يفرضه وجوده بين الجماعة أو مجموعة الأفراد الذين يعيش معهم وقد يؤدون دوراً مختلفاً أو دوراً مماثلاً . وهذا الحافز قد عرف تاريخياً في المجتمعات البشرية فهناك ما يطلق عليه « بالعونة » على سبيل المثال والتي تمثل واسطة العقد في تنظيم حياة المجتمع باتجاه الإنتاج في مجال الزراعة ومواسم الحصاد أو تخزين المنتجات وبناء المنازل ، فهي ممارسات تقتضيها الحياة الاجتماعية في مجتمع ما وهي بذات الوقت مجموعة من الأفعال والنشاطات المرتبطة بمعاملات الأفراد وذلك ما يطلق عليه بالعادات "Habits" . وقد تظهر تلك الممارسات بحكم الرغبة في التماثل الذي يختفي وراءه الكثير من المسببات كالخوف من العقاب الاجتماعي أو الغيرة من الآخرين ... أو ما شاكل [(9)] .

وقد يتحقق العمل التطوعي تأسيساً على امتلاك الأفراد درجة عالية من الإحساس بالانتماء لمجتمعهم ، فتراهم يتسابقون في درء الأخطار التي تهدد المجتمع كالأخطار الطبيعية (الفيضانات ...

---

(9) د. وليد عبد الله حماد : أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى مشاركة الشباب في العمل الاجتماعي التطوعي الأردني ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، أيار / مايو 1995 ، ص2-9 .

والزلازل والبراكين) كذلك الأمر عند حصول الأخطار البشرية كالحروب وعدم استقرار الأمن الطبيعي ، فالنشاط الذي يقوم به الفرد حيال هذه المخاطر إنما يجسد انتمائه إلى وطنه ومجتمعه (10) .

ومن الفعاليات التطوعية ما تفرضها الحاجات والظروف المتجددة للمجتمع وهي بلا شك تمثل عوامل بيئية محفزة على ممارسة النشاط التطوعي عند مجموعة معينة من الأفراد ، وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة تمارس دوراً واضحاً في مجال العمل التطوعي وإعداد الفرص وتهيئة المتطلبات التي تسهل مهام المتطوعين سواء في أعمال رعاية الضعفاء والمحتاجين والمرضى أو في تقديم الخدمات العامة كالمساهمة في البناء أو العمل الشعبي في إنشاء المساكن أو المستشفيات أو المدارس وهكذا الأمر في درء الأخطار والتهديدات الأمنية الداخلية والخارجية . ولابد من التأكيد هنا بأن طبيعة الأداء والنتائج المتمخضة عن التحفيز الحكومي لا يمكن أن تمثل دائماً عنصراً حيوياً من عناصر الفلسفة الموضوعية للتطوعية .

العمل التطوعي وإنضاج عناصر إرادة التنمية

لقد زخرت الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالتجارب الإنمائية للمجتمعات المتطورة بمفاهيم لا يمكن تخطيها لتحقيق أية عملية تنموية ، وتنطوي تلك المفاهيم ضمن ما يطلق عليه « بإرادة التنمية Will to development » والتي تعني إحداث تغيير جوهري في طرق التفكير السائدة وأسلوب العمل القائم والسلوك والاتجاهات المتغلبة في المجتمع . هذا فضلاً عن إحداث تغيير في البنى الفوقية للمجتمع "Upper Structure" بما يحتويه من منظمات اجتماعية واقتصادية وسياسية . ومن هذا المعنى يستدل بأن إرادة التنمية تهدف إلى تحقيق موازنة أو موائمة بين البنيان الاجتماعي المستهدف وأسلوب الإنتاج الجديد على أساس ديناميكي يضمن استمرار وتطور المجتمع .

إن الأهمية المتزايدة « لإرادة التنمية » في النشاط التنموي تدفعنا للبحث عن أهم العناصر المكونة لها والتي في مقدمتها الوعي بقضية التخلف وجوانبها المختلفة وكذلك الوعي بالأساليب والأدوات المطلوبة للقضاء على التخلف وقيام التنمية . ونؤكد هنا على أهمية مسألة الوعي وليس التعرف على الشيء فحسب وذلك لكون الأول سيتضمن مشيئة التغيير (11) .

---

(10) منور خريس : تاريخ الحركة التطوعية في الضفة الشرقية ودور المرأة فيها ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني للمرأة الأردنية 14–1985/5/16 ، اتحاد النساء ، عمان ، 1985 ، ص1 .

(11) د. عمرو محي الدين : التخلف والتنمية ، دار النهضة ، بيروت ، 1975 ، ص134 .

إن الوقوف على عناصر إرادة التنمية السابقة الذكر لم تعد السبيل الكافي لتحقيق تنمية اقتصادية ، بل هناك تساؤلات أخرى تعمل أجوبتها على تقريب تلك المفاهيم والعناصر إلى أرض الواقع ودائرة التطبيق المستمر ، وبنفس الوقت ستصفح عن مسببات تعثر التجارب الإنمائية في معظم الأقطار العربية .

إن تلك التساؤلات يمكن أن تتلخص بتحديد المستويات التى ينبغي أن تتوافر فيها إرادة التنمية ؟ وكيفية تنظيم قنوات الاتصال بين تلك المستويات ؟.

إن دراسة الارتباط بين إرادة التنمية والبنيان الاجتماعي السائد في المجتمعات النامية عموماً تستوجب تشخيص هذه الإرادة إلى مستويين اثنين : أولهما ، إرادة التنمية لدى الجماهير "Elite" أو القيادة ، وثانيهما ، إرادة التنمية لدى الجماهير . فغياب إرادة التنمية في المجتمعات المشار إليها يعود لفقدان تلك الإرادة لدى النخبة – القيادة – أو عدم قدرة النخبة على نقل تلك الإرادة إلى الجماهير [12] .

فمن واقع التجارب الإنمائية للشعوب النامية يتضح أن هناك أنماطاً معينة من القيادات التي تعتبر من وجهة نظر اقتصادية معوقاً – بشكل مقصود أو غير ذلك – للتنمية الاقتصادية ، فمن تلك الأنماط النخبة التي تفتقر للعناصر الأساسية الثلاثة لإرادة التنمية ، وهذا النوع قد يكون غير موجود في الوقت الحاضر ، أما النمط الثاني فيتمثل بالنخبة الواعية بقضية التخلف والتنمية إلا أن إحساسها بتضرر مصالحها من خلال عملية التنمية سيبعدها عن ذلك وهذا النمط هو من الأنماط النادرة ، والنمط الثالث يتمثل بالقيادات التي تتوافر لديها بعض عناصر إرادة التنمية دون غيرها فقد تكون تلك القيادة واعية بقضية التخلف وجوانبها دون الوعي بالسبل والوسائل الكفيلة بتحقيق التنمية وهذا من الأنماط الشائعة في البلدان النامية ، فهذا النوع من القيادات لا يفرق تفرقة موضوعية بين التنمية الاقتصادية الحقيقية ومظاهر المدنية العصرية أو ما يسمى بالتغرب "Westernization" ، وأخيراً النمط الرابع الأكثر شيوعاً في البلدان النامية وينطوي على أن النخبة الحاكمة واعية بقضية التخلف وضرورة القضاء عليه والوعي بعملية التنمية وأهميتها إلا أنها فشلت في نقل إرادة التنمية إلى عموم الجماهير في تلك الأقطار رغم أن شعارها القائم هو تحقيق « الدولة العصرية » بما يتضمنه هذا المفهوم من ارتفاع مستوى معيشة ورفاهية الأفراد وشيوع الرشادة في اتخاذ القرار ، واستخدام التكنولوجيا الحديثة وتحقيق العدالة الاجتماعية .

---

(12) القاضي نسيب طربيه : المواطن والإنماء ، ندوة الدراسات الإنمائية ، دار العلم للملايين ، بيروت 1985 ، ص205 .

ومن هنا تكمن أهمية التمييز بين الوعي الفني العلمي لدى النخبة من جهة ومقدرتها على نقل الأفكار المتحررة إنمائياً إلى الجماهير من جهة أخرى . وهذا الأمر قد يمثل شرط ضرورة ، بيد أنه لم يكن شرط كفاية ، وذلك ما يدفع إلى حتمية ضرورة الاسترسال إلى الحد الذي يكفل توافر شروط وعناصر إرادة التنمية المتجسدة في كيفية تسليح الجماهير بالفكر الإنمائي الصحيح وأن يعيش في ضمائرهم ، وهذه هي العقبة التي واجهت التنمية في العديد من الدول النامية كما سبقت الإشارة .

وعليه فإن التفاهم الوثيق بين النخبة والجماهير والوعي المشترك بحقيقة التنمية الناشيء عن مجهودات واختيارات النخبة وتطلعاتها سيصل في يوم ما بالمجتمع إلى حالة من التطور ودرجة مقبولة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فيمكن القول بأن نجاح العملية الإنمائية يتطلب وجود عنصرين أساسيين أولهما : توافر القدوة الحسنة المتمثلة بالطليعة ، وثانيهما : الاستجابة الواعية من الجماهير لمعتقدات الطليعة باعتبارها منهجاً علمياً يومياً في طريقة التفكير والسلوك . وبالتالي فإن اتساع القاعدة الجماهيرية المؤمنة بعملية التغيير الحقيقي سيتضمن إنجاز المجتمع القادر على تحقيق مراحل التنمية ورفاهية الأفراد . وهو تعبير أكيد عن تكامل عناصر إرادة التنمية ضمن إطار المتغيرات الداخلية المسؤولة عن خلق عملية التنمية دون استبعاد تحليل تأثير الإرادة الدولية على هذه العملية (13) .

وتأسيساً على ماتقدم فإن عملية الربط بين متغيرات وعناصر إرادة التنمية الثلاثة مسألة على درجة عالية من الأهمية والموضوعية في إنجاز الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية عموماً وبلادنا العربية بخاصة ؟ وعندما نتفحص الربط الجدلي بين هذه العناصر تطفو على السطح الروح « التطوعية » الجماعية والفردية ، فنراها تتجسد في الطليعة التي تتحمل أوزار التعبئة الإنمائية وحث الأفراد على الاعتقاد بضرورة الوعي بالتخلف والقضاء عليه وسبل التخلص منه ، فهي حالة من التجرد عن الذات والدعوة لخدمة المجموع (14) .

وتدخل التطوعية لتلعب دورها الفاعل في إنضاج الفكرة الإنمائية لدى القاعدة ، فتجد بين مكونات القاعدة من هم مهيئون أصلاً لاستقبال أفكار النخبة قبل سواهم نتيجة لامتلاكهم المضمون التطوعي الفطري أو المكتسب (الموضوعي) ، ولا يعوزهم سوى التنظيم وتحديد الأدوار والمسؤوليات التي تناط بهم .

---

(13) د. سعيد محمود أبو سعدة : نحو تنمية عربية معتمدة على الذات ... وممارسات الدول الصناعية ، سلسلة كتب المستقبل العربي (13) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1998 ، ص114 .

(14) اللجنة الوطنية للعمل التطوعي : وزارة الشباب ، التعليمات الداخلية ، 1993 ، ص2 .

ومن هنا تصبح التطوعية حالة ضمنية في محيط عناصر إرادة التنمية وبذات الوقت محركاً فعالاً من داخل القاعدة يسعى لتوسيعها ويعزز أفكار الطليعة في نفوس الناس وضمائرهم . وهذا ما يمنح مضمون « التطوعية » خصوصية في معالجة موضوع التنمية في البلدان النامية والساعية للتقدم على حد اعتقادنا . ناهيك عن السمات والدلالات الاجتماعية والسيكولوجية التي يتمتع بها هذا المضمون والتي سبق وأن أوضحنا كثيراً منها .

التطوعية ومتلازمة الأمن والتنمية

إن التحدث عن المتلازمة "Simultaneity" يتضمن بلا شك القابلية على التأثير والتأثر والتكامل والاعتماد المشترك بين متغيرين أو أكثر وذلك ما يطلق عليه الرياضيون « الصيغة الاعتمادية المشتركة » .

وعلى الرغم من أننا أمام مفهومين يتسع كل منهما لينطوي على معانٍ ودلالات ذات أبعاد ضيقة وواسعة ومترابطة في نفس الوقت ، فتجد أن هناك من يركز على أن مفهوم الأمن "Security" يتضمن « قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية » (15) ، فقد نتفق مع هذا المفهوم من حيث إن الأمن قدرة وليس قوة ، بمعنى أن الأخيرة هي جزء من التي قبلها .

فلم يكن مفهوم الأمن ممثلاً بقوة عسكرية أو بوليسية محددة ، بل يمتد ذلك المفهوم ليشتمل على الإمكانات والمعطيات الاقتصادية والفنية والكفاءة السياسية والوضع الاجتماعي ، فضلاً عن التوافر الكمي والنوعي للقوة العسكرية . ولا ينتهي دور الأمن في مواجهة التحديات الخارجية وإنما يتواصل بنفس القدر من الشمولية والمسؤولية على إنجاز الاستقرار الداخلي وتحقيق التوافق والانسجام بين أبناء المجتمع الواحد ، ذلك هو المضمون الحقيقي للأمن والذي يبتعد كثيراً عن المفهوم الدارج له كقوة في الكثير من المجتمعات النامية ، وهذا يمثل قصوراً حتمياً في ذلك المفهوم . وتتجسد الدالة الأكثر خطورة في هذه المجتمعات من خلال مواجهة الصعوبات المتعلقة بكيفية الربط الجدلي الميداني بين مسألتي الأمن والتنمية "Development" والتي تعني جملة التغيرات الجوهرية الكمية والنوعية الإرادية في البنى المؤسسية المختلفة في الاقتصاد والمجتمع ، بما في ذلك البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والسكانية ... إلخ .

---

(15) د. عمرو عبد الله كامل : الأمن العربي من منظور اقتصادي ، مركز الدراسات العربي – الأوروبي ، باريس ، 1996 ، ص85 .

فعملية الفصل بين المسألتين عملية غاية في الخطورة ، فلا أمن بدون تنمية ولا يمكن أن تكون تنمية بدون توافر الأمن [16] . ففي حالة عدم ممارسة الدولة لنشاطها الإنمائي الصحيح فإن ذلك حتماً سيجعلها ضمن الدول المتخلفة والفقيرة ويخلق لها الكثير من الأمراض والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ يرتبط العنف الداخلي الذي حدث خلال عقد الخمسينات بالتوترات المتفجرة نتيجة للفقر .

وليس هناك أسوأ مما تسببه البطالة "Unemployment" من نتائج مخيفة اقتصادياً واجتماعياً ، ففي الوقت الذي تعبر فيه عن هدر لموارد هامة في الاقتصاد متمثلة بتوليد طاقات بشرية معطلة ، فإنها تنعكس سلبياً على المجتمع من خلال كثرة الجرائم والاعتداءات اليومية وبالذات جرائم السرقة والسطو المسلح والتفكك الأسري والانفصال ، وشيوع الأمراض النفسية والعصبية لدى المعطلين عن العمل [17] ، وهكذا فإن معدلات التضخم العالية التي تعاني منها الاقتصادات النامية بدرجة أساسية تشجع على تعميق مشكلة سوء توزيع الدخل وانتشار الجرائم الاقتصادية وبعض المظاهر السيئة الأخرى مثل تفشي السوق السوداء والرشوة ... وما شابه .

إن النتائج السلبية التي يولدها عدم وجود إستراتيجية إنمائية في الاقتصاد تعني بنفس الوقت مشاكل وعدم استقرار وتحديات أمنية تؤدي إلى زيادة مستويات الإنفاق على الأمن من خلال التوسع في توظيف الكادر الأمني وتجهيزه بالوسائل والمعدات المطلوبة . وهذا بحد ذاته يثقل كثيراً كاهل الاقتصاد إلى جانب تزايد ممارسات الضغط والخوف القلق والمظاهر الأخرى غير المرغوبة اجتماعياً .

ولو نفترض في الجانب الآخر أن المجتمع يشهد إنجازات إنمائية واقتصادية حقيقية شاملة فإن هذه ستملي ضرورة توافر الناحية الأمنية أيضاً . فعملية التنمية تتطلب توجيه قدر أكبر من الادخارات التي يمتلكها الأفراد إلى الفعاليات الإنتاجية المحورية . وهذه التعبئة لا تتم إلا من خلال وضع السياسات الحكومية الكفيلة بتحقيق الاستقرار والأمن لرأس المال المستثمر ، وبخاصة أن رأس المال في الكثير من مجتمعاتنا يتسم بالتردد والتخوف من الخوض في غمار المشروعات الضخمة [18] .

---

(16) د. محمد محي الدين : الجامعات العربية ودورها في ترسيخ دعائم الأمن الوطني ، الأمن والحياة ، ع211 ، ص19 ، يناير / كانون ثاني 2000 ، ص32 .

(17) د. صالح الخصاونة : مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط3 ، عمان ، 1999 ، ص164 .

(18) د. إبراهيم سعد الدين : دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 1998 ، ص149 .

وتتجلى أهمية الناحية الأمنية في هذا المضمار من خلال توجه غالبية دول العالم نحو اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية ، وذلك ما لا يمكن تأمينه دون تحقيق الاستقرار الأمني في الدولة .

وخلاصة القول إن البدء بأعمال التنمية والاستمرار فيها يفرض شيوع المناخ أو الوسط الملائم لاحتضان هذه الأعمال ، وفي مقدمة ما يهيىء هذا الوسط هو الجانب الأمني [19] . علماً أن نتائج الفعاليات الإنمائية ستفضي لاحقاً لتعزيز حالة الأمن في المجتمع . فنتائج التنمية تعمل على رفع مستوى الدخل ، والتوسع في خلق فرص العمل والاستثمار ، الأمر الذي يحقق درجة عالية من الرضا والقناعة لدى الفئات الشابة نتيجة لإحساسها بأهميتها ودورها والاطمئنان على مستقبلها . إن توزيع الدخل بصورة أكثر اعتدالاً يخفض الفوارق والكراهية بين الطبقات الاجتماعية ، ويدفع إلى تحقيق وضع اقتصادي واجتماعي وأمني مستقر وذلك ما يجعل التنمية الاقتصادية مدخلاً فعالاً للوضع الأمني .

وفي ضوء ما تقدم تصبح الصلة الصحيحة بين الأمن والتنمية مسألة مفروغاً منها على الصعيد النظري أو المستوى الحقلي ، بيد أن الظاهرة الجديرة بالمعالجة تتمثل بتأثير النشاط التطوعي في إنضاج هذه الصلة أو دوره الفاعل في تخفيض النتائج السلبية المتوقع بروزها عند ضعف خيوطها . كما أشرنا في الفقرة السابقة بأن الدور الخلاق الذي يؤديه العمل التطوعي في ترسيخ قواعد إدارة التنمية أمر لا يمكن تجاهله وبخاصة ما يتصل بارتفاع معدل الاستجابة للأفكار الطليعية والتفاعل معها لسحبها إلى أرض الواقع والمشاركة الميدانية في تنفيذ مفرداتها .

خلاصة واستنتاجات

لقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من الحقائق والاستنتاجات أهمها :

1- يخضع مفهوم « التطوعية » للجدل والنقاش الفكري ، نظراً لتأثره بالعديد من العوامل والبواعث الذاتية والموضوعية (البيئية) .

2- تعد عملية الانخراط في صفوف المتطوعين دالة في تطور مستوى النضج الفكري والإنمائي في المجتمع .

---

(19) تشارلز دوران : الاقتصادات والأمن في منطقة الخليج ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، 1998 ص289 .

3- تفرض الصفات الشخصية الفطرية نفسها في السلوك التطوعي للأفراد .

4- تمارس المتغيرات البيئية مثل الدين والعادات والتقاليد ودرجة الانتماء والولاء للوطن ومتطلبات العيش مع الجماعة تأثيراً واضحاً في العملية التطوعية .

5- يلعب الإطار العام (الدولة) دوراً فعالاً في تحفيز العمل التطوعي وإعداد الفرص وتهيئة المتطلبات التي تسهل مهام المتطوعين وتنظم أعمالهم . بيد أن النتائج المتمخضة عن التحفيز الحكومي لا يمكن أن تمثل دائماً عنصراً حيوياً من عناصر الفلسفة الموضوعية للتطوعية .

6- تمثل التطوعية حالة ضمنية في محيط عناصر إرادة التنمية وتساعد على إنضاج الفكرة الإنمائية لدى القاعدة ، وتسعى لتعزيز أفكار النخبة في نفوس الناس وضمائرهم .

7- لا يمكن الفصل بين التنمية والأمن كموضوع أو ميدان ، إذ يمثلان متلازمة مستمرة إحداهما مدخل في الأخرى ، ولا يعني الفصل سوى مسألة غاية في الخطورة على حاضر ومستقبل المجتمع .

8- يؤدي العمل التطوعي دوراً خلاقاً في ترسيخ العلاقة الجدلية بين التنمية والأمن وزيادة التفاعل بينهما عملياً .

9- يمثل النشاط التطوعي في العراق نموذجاً رائعاً للتطوعية في البلاد العربية من حيث السعة والتنوع ودرجة التفاني .

10- إن موضوع التطوعية لم ينل استحقاقه المطلوب في الأدبيات الاقتصادية وبالذات في الدراسات والأبحاث العربية ولم تفرد لحد الآن فقرة لتتضمن ثمار هذا النشاط في حسابات الناتج القومي في مجمل الاقتصادات العربية .

وإذا كان لابد من توصيات فإني أقترح هنا ، ضرورة التوسع في الدراسات المتعلقة بالعمل التطوعي في البلدان العربية وتثبيت مساهمته في الحسابات القومية لاقتصادات هذه البلدان ، والعمل على نشر الوعي التطوعي بين المواطنين من خلال أجهزة الإعلام والندوات وغيرها . وتطوير مراكز التطوع ودعمها مادياً ومعنوياً ، وتشجيع الأطفال في الرياض والمدارس الابتدائية على ممارسة العمل التطوعي الملائم لأعمارهم لتهيئتهم للمستقبل ، والعمل على تنظيم العمل التطوعي من خلال خلق القنوات التي تحقق درجة الانتفاع الأعلى من طاقات وإمكانيات المتطوعين وإشعارهم بأهميتهم ودورهم الحيوي في المجتمع .